**AFRICAN UNION**
**الاتحاد الأفريقي**

**UNION AFRICAINE**
**UNIÃO AFRICANA**

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 Fax: 517844

# آلية المتابعة المنقحة لتنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة

# آلية المتابعة المنقحة لتنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

أولا: **مقدمة:**

1. تم اعتماد آلية متابعة التنفيذ والرصد والتقييم من قبل القمة الاستثنائية حول العمالة والقضاء على الفقر في أفريقيا (واجادوجو، سبتمبر 2004).

2. أكدت قمة واجادوجو مجددا على الأهمية الخاصة لضرورة إيجاد آلية أكثر فعالية للمتابعة وتقديم التقارير. والسبب في ذلك هو ملاحظة أن أهداف إعلان واجادوجو 2004 وخطة العمل حول العمالة وتخفيف حدة الفقر لم تتحقق بالكامل ويعود ذلك جزئيا إلى ضعف التنسيق وعدم وجود آلية فعالة مع أدوات سهلة الاستخدام وعملية لتقييم التقدم ومتابعة التنفيذ والرصد والتقييم. وقد أدى عدم وجود أداة تخطيط تحدد الأهداف والمؤشرات وضعف عدم دقة السياسات الوطنية والإقليمية الفرعية في إطار إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004 إلى إعاقة عملية المتابعة. ويتمثل العامل الواضح الآخر في عدم الانتظام والتفاوت الملاحظ في وفاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمسؤولياتها فيما يتعلق بتقديم التقارير، في حين كانت الدول الأعضاء تقدم تقاريرها مباشرة وحصريا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

3. إن هناك حاجة ملحة إلى آلية أكثر تكاملا وترابطا و تماسكا لاستعراض تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر اللذين اعتمدتهما القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات في واجادوجو في سبتمبر 2004. ويتناول الاستعراض عملية التنفيذ والنتائج على المستوى الوطني والإقليمي والقاري، بما في ذلك تدخلات الشركاء الدوليين، والتعرف على التقدم المحرز والتحديات من أجل إجراء تغييرات عند الإقتضاء.

4. سوف يسترشد في عملية نشر هذه الآلية على جميع المستويات برؤية الاتحاد الأفريقي 2063 التي تهدف إلى القضاء على الفقر في القارة.

5. كان الموضوع العام للقمة الاستثنائية "**العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة**" والغرض من ذلك هو توجيه عملية تنفيذ نتائج القمة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

6. في ضوء ما سبق، يُقترح ما يلي كآلية لمتابعة وتقييم نتائج القمة الاستثنائية حول العمالة والقضاء على الفقر في أفريقيا على المستوى الوطني والإقليمي (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) والقاري (الاتحاد الأفريقي). وهى تشمل الشركاء الإنمائيين الدوليين.

7. تتكون الآلية من مؤسسات المتابعة الوطنية ومؤسسات المتابعة الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

**ثانيا: <u>آلية المتابعة والتقويم</u>:**

8. إن الهدف العام للآلية هو تقييم وقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر في أفريقيا.

**ألف. على المستوى الوطني:**

9. تكون مؤسسات المتابعة القائمة مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة الإعلان وخطة العمل. وحيث لا توجد هذه المؤسسات، تتم مناشدة الدول الأعضاء إنشاءها. ويتطلب ذلك الحوار الاجتماعي والمشاورات المنتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ويسمح للدول الأعضاء بتعزيز الالتزام والملكية المشتركة على نطاق أوسع".

10. ينبغي لمؤسسات المتابعة الوطنية القيام، من بين أمور أخرى، بما يلي:

أ) وضع خطط عمل مفصلة ذات أهداف ومعالم وأدوار ومسؤوليات واضحة لجميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين ومؤشرات تستخدم خطة عمل القمة كإطار توجيهي. وينبغي أن تحدد الخطة أيضا كيفية تعبئة الموارد اللازمة.

ب) إجراء تقييم تشاركي وشامل كل سنتين بشأن تنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة لتقديمه إلى مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية مع نسخة) إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ج) عقد اجتماعات متابعة تشاركية ودورية مع الشركاء الإنمائيين الدوليين بالتعاون الوثيق مع الوزارة المسؤولة عن المالية والتخطيط الإنمائي، وينبغي دعوة الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين إلى المشاركة في هذه الاجتماعات؛

د) تعيين شخص للمتابعة على المستوى الوطني للتواصل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

هـ) نشر وتعميم إعلان الاتحاد الأفريقي وخطة عمله المنقحة بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة (من خلال حملات وطنية على سبيل المثال)؛

11. ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ داخل الوزارة المسؤولة عن العمالة والتدريب المهني والفني وحدات لتخطيط السياسات والتقييم والرصد تكون أيضا بمثابة الجهات المختصة بمتابعة تنفيذ الإعلان وخطة العمل؛

**باء. على المستوى القاري:**

12. يقوم الاتحاد الأفريقي بتنسيق عملية متابعة وتقييم تنفيذ الإعلان وخطة العمل على المستوى القاري. وتقوم اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة التابعة للاتحاد الأفريقي بالإشراف على عملية المتابعة والتقييم. وسيتم تشكيل مجموعة عمل فنية لمساعدة اللجنة الفنية المتخصصة في أداء تفويضها.

13. تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي المهام التالية:

**أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ مقررات القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص:**

1) تسهيل عملية تنفيذ وتقييم الإعلان وخطة العمل من خلال صياغة برنامج تنفيذ مدته أربع سنوات يّركز على عدد محدود من الاستراتيجيات ذات الأولوية الرئيسية المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية الرئيسية وتقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة وذلك بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبدعم من وكالة النيباد للسماح بعملية تخطيط أكثر تكاملا وتماسكا على جميع المستويات؛

2) توعية الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية الدولية بضرورة بدء وتنسيق الإجراءات والبرامج اللازمة لتنفيذ الإعلان وخطة العمل؛

3) التأكد من أن جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية قامت بإنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لمتابعة وتقييم تنفيذ الإعلان وخطة العمل؛

4) العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة النيباد لتحديد أشكال وأدوات موحدة لمتابعة ورصد تنفيذ الإعلان وخطة العمل. وسيتم تقديم هذه الأشكال والأدوات إلى مجموعة العمل الفنية التي تدعم اللجنة الفنية المتخصصة في أداء تفويضها؛

5) تلقي ومراجعة التقارير من مؤسسات المتابعة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك من الشركاء الإنمائيين الدوليين وتقديم توصيات بشأنها؛

6) عقد اجتماعات متابعة كل سنتين مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة النيباد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل وذلك على أساس التقارير المرحلية التي تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإعدادها وتقديمها. وسوف يستند هذا الاجتماع إلى تقرير المتابعة القاري الموحد؛

7) تسهيل عقد اجتماعات تشاورية منتظمة بين اللجنة الفنية المتخصصة ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن المالية والتخطيط الإنمائي ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم والتدريب المهني والفني؛

**ب) إعداد التقارير ذات الصلة، بما في ذلك:**

1) تقرير سنوي عن أنشطة المتابعة للمفوضية؛

2) تقارير تحليلية كل عامين لاستعراض وضع تنفيذ الإعلان وخطة العمل على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الشركاء الإنمائيين الدوليين مع تسليط الضوء على المجالات التي ينبغي تحقيق المزيد من التقدم فيها واقتراح الحلول الممكنة للعقبات وتوفير الخطوط التوجيهية الرئيسية للسياسات؛

3) تقارير تقييم شاملة عن تنفيذ الإعلان وخطة العمل كل خمس سنوات، أي في عام 2019 و2024؛

**ج) تسهيل بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك:**

1) تحديد الخطوط التوجيهية لمساعدة الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك على صياغة خطط عمل مفصلة واتخاذ القرار بشأن تشكيلة وتفويض آليات المتابعة على المستويين الإقليمي والوطني؛

2) بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تنظيم ورش عمل وأنشطة تدريبية حول المسائل ذات الصلة بالعمالة والقضاء على الفقر بغية تعزيز قدرة صانعي السياسات في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

3) دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل ضمان التنفيذ الفعال للإعلان وخطة العمل باستخدام الوثيقة الاستراتيجية حول تعبئة الموارد للاتحاد الأفريقي؛

4) جمع وتوثيق المعلومات من البلدان ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والتكليف بإجراء دراسات متعددة التخصصات وبحوث وتقييم وضع العمالة وتخفيف حدة الفقر؛

د)**التعاون:** التعاون مع المنظمات الأفريقية والإقليمية والقارية والدولية الأخرى المعنية بمسائل ومشاكل العمالة والقضاء/التخفيف من حدة الفقر وتعبئة الموارد والدعم من الشركاء المتعاونين ووكالات الأمم المتحدة.

**جيم. على المستوى الإقليمي:**

14. تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالمهام التالية:

أ) وضع برنامج تنفيذ مدته أربع سنوت يركز على عدد محدود من الاستراتيجيات ذات الأولوية الرئيسية للمجالات ذات الأولوية الرئيسية وتقديمه إلى الاجتماع الإقليمي لوزراء العمل وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

ب) مساعدة الدول الأعضاء على تحديد خط الأساس وبيانات ومؤشرات المتابعة لرصد وتقييم التقدم المحرز؛

ج) إعداد تقارير سنوية لتسليط الضوء على المجالات التي تتطلب المزيد من التقدم وتوفير خطوط توجيهية عامة للأولويات الرئيسية. ويتم تقديم التقرير إلى الدورات العادية للمؤتمر الإقليمي للوزراء المسؤولين عن العمل والعمالة والضمان الاجتماعي؛

د) إنشاء/تعزيز آلية المتابعة الإقليمية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وذلك تمشيا مع آليات التشاور الإقليمية القائمة المعنية بالعمل والعمالة والحماية الاجتماعية وهجرة اليد العاملة؛

هـ) تحليل حساسية ميزانية العمالة: استخدام تعريف الاتحاد الأفريقي لنطاق العمالة وتحديد نسبة الميزانيات الوطنية وغيرها المخصصة لتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر.

و)تشجيع الرصد المستقل للتقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك من قبل الشركاء الاجتماعيين واللجان البرلمانية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات الشباب والنساء والنقابات المهنية؛

**تعبئة الموارد:**

15. ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لطرق تمويل أنشطة عملية المتابعة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي تحديد هذه الطرق وتقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة للمصادقة عليها تمهيدا لإجازتها من قبل أجهزة صنع السياسات المعنية للاتحاد الافريقي.

16. تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية بتحديد طرق إنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي لدعم تنفيذ الإعلان وخطة العمل من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.